**المحاضرة 22**

**اهمية الموازنة العامة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية**

اولاً// اهمية الموازنة من الناحية السياسية :- هي تحتل اهمية كبيرة سياسياً في كل الدول الديمقراطية او المونوقراطية ففي الدول الديمقراطية ترغم السلطة التنفيذية على الرجوع لممثلي الشعب في كل عام من اجل الحصول على اجازة لصرف النفقات وتحصيل الايرادات وبالتالي ستكون تحت رقابة ممثلي الشعب مالك السيادة والمالك الحقيقي للمال العام وتتجلى الاهمية ايضاً من خلال اطلاع ممثلي الشعب على ابواب صرف الاموال العامة على المشروعات العامة وللبرلمان رفض مشروع الموازنة ان وجد ان ابواب صرف النفقات خلفت مشاريع ذات اهمية حقيقية للشعب او انصرفت نحو مشاريع تنفع فئة من الاحزاب او الجهات السياسية ولعل الموازنة العامة وابواب الصرف على غير صالح الشعب الحقيقية هي المحرك الرئيس لكثير من الثورات والانتفاضات ضد القابضين على السلطة والعابثين بالمال العام والذين استغلوا مناصبهم لأشباع رغباتهم ونزواتهم والبرلمان في الدولة الديمقراطية يمارس ثلاث وظائف رئيسية هي (الوظيفة التشريعة والمالية والرقابية) لذا الدور السياسي المتمثل بالتشريع والمالي الذي من مصاديقة اقرار الموازنة هما وظيفتان اساسيتان تسيران جنباً الى جنب في الدولة الديمقراطية اضافة الى مراقبة اعمال السلطة التنفيذية للتأكد من التزام الحكومة بالتشريعات وبحدود سلطاتها ، كما للموازنة اهمية في الدول المونوقراطية كالبلدان التي يحكمها نظام ملكي مطلق او جمهوري دكتاتوري فعلى الرغم من اخضاع هؤلاء للرقابة امر مستبعد لذا من الممكن ان يستقل هؤلاء بوضع الموازنة او بوضع افكارهم ورؤاهم فيها والزام المجالس التشريعية (الشكلية) على المصادقة عليها وهذا ما كان يحدث في العراق قبل عام 2003 حيث كان المجلس الوطني شكلياً مسلوب الصلاحيات الحقيقية وكان مجلس قيادة الثورة (المنحل) هو القابض الحقيقي على السلطة وكان الاخير مختزلاً بشخص الدكتاتور فكانت الموازنة محجوبة عن العلانية وعن الرأي العام ولا احد يعرف بالضبط كم كانت الواردات والنفقات كانت مكرسة للجهد العسكري والملذات الشخصية لفئة اعتادة على ان تقتات قوت الشعب المغلوب على امره .

ثانياً// اهمية الموازنة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية :- فدور الموازنة واهميتها الاقتصادية والاجتماعية تبدو الكثر وضوحاً كلما زاد تدخل الدولة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية فتستخدم الموازنة كاداة لاعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية او الطبقات من خلال فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخل المرتفع واعادة توزيعها على ذوي الدخل المحدود ومن ناحية اقتصادية تضاعفت اهمية الموازنة العامة ولم تعد تعبيراً عن ارقام صماء لايرادات ونفقات متوقعة بل اصبحت اداة اقتصادية وهدفها تحقيق الاستخدام الكامل وتعبئة الموارد الاقتصادية وبالخصوص غير المستغلة وزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة .

دور الموازنة العامة في مالية الدولة

أ- دور الموازنة العامة في ظل النظرية التقليدية :- تميزت النظرية التقليدية كمرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي بالدعوة الى عدم تدخل الدولة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية الا بحدود ضيقة تأثراً بالمذهب الفردي الذي يؤمن بالحرية الفردية والاقتصاد الحر لذا الدولة حيادية من الناحية الاقتصادية وطرحت اراء فقهية تقول ان افضل الموازنات هي اقلها نفقات وضرورة تحقيق التوازن المطلق بين النفقات والايرادات ورفض الكلاسيك وجود عجز بالموازنة لتساوي الايرادات والنفقات والتي تكون محدودة .

ب- دور الموازنة العامة في المالية الحديثة :- لقد توسع دور الدولة في العصر الحديث وتضاعفت وظائفها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتطور دور الموازنة الى اداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية بحسب المذهب الاقتصادي للدولة فان كانت الدولة اشتراكية او ذات نهج ميال الى الاشتراكية سنلحظ الدور التدخلي للدولة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي بشكل اكثر وضوحاً وقوة فالدول الاشتراكية تسعى للتخطيط الاقتصادي الشامل ولم يعد توازن جانبي الموازنة في ظل هذا الفكر الا فكرة اندثرت في غابر الازمان واندثرت الاراء المنادية بمحدودية النفقات وازدادت الارصدة بشكل كبير نتيجة زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولم يعد توازن جانبي الموازنة هو المطلوب انما المطلوب توازن اقتصادي واجتماعي للاقتصاد القومي ككل وليس توازن مالي او محاسبي للموازنة ومن النتائج التي تترتب على هذه الافكار التي طرأت تعديل وتطويرقواعد الموازنة لتتلائم مع الاوضاع والاتجاهات الحديثة للمالية العامة وانسحب التطور على اجراءات تحضير الموازنة واعدادها والتصديق عليها وبدرجة اقل على تنفيذها والرقابة عليها ، والواقع ان ضيق نطاق دور الدولة الاقتصادي وتوسعه يتعلق بانواع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الدولة كما ان ضيق او توسع هذا النشاط لا يعني تغيير حجم الموازنة بين الصغر والكبر بالضرورة فالاخير لا يتوقف على مدى الدور الاقتصادي الذي تقوم به الدولة فقط وانما يتوقف على حجم الاقتصاد القومي ذاته فان فرضنا ثبات نطاق دور الدولة الاقتصادي من حيث انواع النشاط فان زيادة حجم الاقتصاد القومي وتطوره يؤديان الى زيادة حجم الموازنة العامة حيث يزداد انفاقها وايراداتها مع ثبات النشاطات الاقتصادية وهو ما نلحظه بالدول التي تعتنق المذهب الرأسمالي .

**تناولنا في المحاضرة اعلاه الاهمية السياسية والاقتصادية للموازنة العامة ودورها في الحياة الاقتصادية والسياسية للدولة من جهة كما بينا وجهة نظر الكلاسيك والمحدثين في الموازنة العامة**